

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل-دراسة قياسية للفترة 2000/2018-

**The role of SMEs in job creation-a standard study for the period 2000/2018-**د/زكريا جرفي<sup>1</sup>، أ.د/موسى رحمانى<sup>2</sup><sup>1</sup> جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، [zakodjorfi@gmail.com](mailto:zakodjorfi@gmail.com)<sup>2</sup> جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، [drmoussar@yahoo.fr](mailto:drmoussar@yahoo.fr)

تاريخ النشر: 19 / 12 / 2019

تاريخ القبول: 24 / 11 / 2019

تاريخ الاستلام: 05 / 10 / 2018

**ملخص:** بسبب الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر مع نهاية القرن العشرين والتي دفعت المؤسسات الاقتصادية العمومية الى التسريح الجماعي للعمال بسبب إعادة هيكلتها أو غلقها، وللتخفيف من حدة البطالة لجأت السلطات العمومية لتنصيب أجهزة رسمية تهدف إلى إعداد برامج توظيف العمالة وتنشيط سوق الشغل، في هذا السياق يرى الكثير من الاقتصاديين الباحثين أن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد منطلقا أساسيا لمعالجة هذه المعضلة. باعتبارها آلية مناسبة وفعالة لتطبيق إستراتيجية التوظيف وخلق مناصب الشغل مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل، وسنحاول من خلال دراستنا بناء نموذج قياسي يفسر لنا مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب شغل.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التشغيل، نموذج قياسي

تصنيف JEL: L52؛ J01؛ C51

**Abstract:** Because of the structural reforms initiated by Algeria at the end of the twentieth century, which led public economic institutions to mass layoffs due to restructuring or closure, and to alleviate unemployment, the public authorities resorted to the installation of official bodies aimed at preparing employment programs and activate the labor market, in this context many see The development of small and medium-sized enterprises (SMEs) is an essential starting point for addressing this dilemma. As an appropriate and effective mechanism for the implementation of the employment strategy and the creation of jobs, which reduces the pressure on the public sector in providing employment opportunities for new entrants to the labor market, In our study, we will try to build a standard model that explains how small and medium enterprises contribute to job creation.

**Keywords:** SMEs, Employment, The Standard Model**Jel Classification Codes:** L52؛ J01؛ C51

**Résumé:** En raison des réformes structurelles engagées par l'Algérie à la fin du XXe siècle, qui ont conduit les institutions économiques publiques à procéder à des licenciements massifs en raison de restructurations ou de fermetures et à réduire le chômage, les autorités publiques ont eu recours à la mise en place d'organismes officiels de préparation de programmes d'emploi et activer le marché du travail, Le développement des petites et moyennes entreprises (PME) est un point de départ essentiel pour résoudre ce dilemme. Mécanisme approprié et efficace pour la mise en œuvre de la stratégie pour l'emploi et la création d'emplois, nouveaux venus sur le marché du travail. Dans notre étude, nous allons essayer de construire un modèle standard qui explique comment les petites et moyennes entreprises contribuent à la création d'emplois.

**Mots-clés:** PME, emploi, modèle standard.**Codes de classification de Jel:** :L52؛ J01؛ C51المؤلف المرسل: زكريا جرفي / الإيميل: [zakodjorfi@gmail.com](mailto:zakodjorfi@gmail.com)

## 1. مقدمة:

عرف سوق العمل في الجزائر تحولا كبيرا في أعقاب الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدها البلاد وما انجر عنها من تطبيق لبرنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد و خصوصية المؤسسات الاقتصادية العمومية، حيث كان لهذه الإصلاحات بالغ الأثر على سوق العمل من حيث تسريح العمال وإحالة البعض على التقاعد المسبق وتراجع عرض مناصب الشغل الدائمة مقابل زيادة عرض عقود العمل المحددة المدة.

فيظل هذه التحولات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري وكذا سوق العمل، تدخلت الحكومة الجزائرية في هذا السوق من خلال رسم وتنفيذ سياسة عامة للتشغيل في إطار السياسة التنموية للاقتصاد تهدف إلى ترقية التشغيل والحد من البطالة، وهذا من خلال دعم أكبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبار هذه الأخيرة آلية مناسبة وفعالة لتطبيق إستراتيجية التوظيف وخلق مناصب الشغل، وتخفيف الضغط على القطاع العام، ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية:

### ❖ ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب شغل جديدة في الجزائر؟

- فرضية الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة سيتم الاعتماد على الفرضية التالية:

"هناك استجابة إيجابية في سوق العمل كلما ارتفع تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

- أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهميتها من مدى سعي الدولة الجزائرية في إتباع سياسات اقتصادية تسمح بمعالجة اختلالات سوق العمل، وبسبب الوفرة المالية اتبعت سياسة عامة للتشغيل من خلال فتح المجال للشباب من أجل الاستثمار في المشروعات الصغيرة وتطويرها لتصبح مؤسسات مصغرة ثم متوسطة تساهم في التنمية الوطنية ومكافحة البطالة.

- أهداف الدراسة: تتمثل أهم أهداف الدراسة فيما يلي:

- محاولة تقييم الآثار الناتجة على تنامي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التشغيل؛
- معرفة عدد مناصب الشغل التي يمكن إنشائها مستقبلا خلال الفترة القادمة من خلال الدراسة القياسية و التنبؤية.

- منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث فقد اعتمدنا على المنهج الكمي عن طريق استعمال الأدوات الإحصائية والقياسية بهدف قياس مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل بالجزائر خلال الفترة 2000-2018.

- الدراسات السابقة:

➤ دراسة (Zeraibi Ayoub, Laeeq Razzak Janjua (2019): هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام في الجزائر. وبشكل أكثر تحديدا، يبحث هذا البحث في مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقليص معدل البطالة وتصدير المنتجات غير النفطية، خلال الفترة 2003/2016، وتشير النتائج إلى أن العمالة والصادرات النفطية هي العوامل التي تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك، فإن العوامل الأخرى مثل أجور العمل والتصدير خارج المحروقات لا تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى ذلك، ناقشت هذه الدراسة بإيجاز التحديات التي تواجهها المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة (Zeraibi & Laeeq, 2019, pp. 8-20).

➤ دراسة (Asma Benzazoua Bouazza (2015): تبحث هذه الورقة في التطورات الحالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل، بتحليل فعالية تلك المؤسسات من

حيث العمالة وخلق الثروة، فكشفت نتائج البحث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تساهم بشكل فعال في خلق فرص عمل رغم ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب، كما أن الجزائر نجحت في تنوع اقتصادها، إلا أن هذا التنوع لا يزال ضعيفا ولا يزال النسيج المنتج يتركز إلى حد كبير في القطاع النفطي، بالإضافة إلى ذلك يظل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كثيفة العمالة غير متطور (Bouazza, 2015, pp. 1-16).

دراسة (Ngui Thomas Katua (2014): هدفت هذه الدراسة للتعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محرك للنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر في العالم، بالرغم من أن معنى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال مختلفاً بين البلدان والقطاعات المختلفة في نفس البلد، كما تحدث الباحث عن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل في كينيا، والتحديات التي تواجهها، وتقديم بعض الحلول التي ستساعد في زيادة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل (katua, 2014, pp. 461-472).

دراسة (Mukole Kongolo (2010): من هذه الدراسة تبين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل جزء كبيراً من الشركات في البلدان النامية بما في ذلك جنوب إفريقيا في جنوب إفريقيا، إذ تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 91% من منظمات الأعمال الرسمية، مما يساهم في حوالي 51 و 57% من إجمالي الناتج المحلي، ويوفر حوالي 60% من العمالة، وتشمل التحديات الرئيسية التي تؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جنوب إفريقيا الافتقار إلى المهارات الإدارية، والتمويل، والوصول إلى الائتمان المصرفي، والوصول إلى الأسواق، والتكنولوجيا المناسبة، وانخفاض الطاقة الإنتاجية، والاعتراف من جانب الشركات الكبيرة، والافتقار إلى الاهتمام، والعمليات البيروقراطية الطويلة (Kongolo, 2010, pp. 2289-2295).

نجد أن مجمل الدراسات السابقة لا تخرج عن وجود علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق مناصب عمل، وجاءت هذه الدراسة للتعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الجزائر ومحاولة بناء نموذج قياسي يفسر لنا مدى مساهمة هذه المؤسسات في استحداث مناصب شغل جديدة خلال الفترة 2000-2018.

## 2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -PME-

قد يبدو من الوهلة الأولى للباحث سهولة تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكن الواقع غير ذلك وهذا راجع إلى السببين التاليين (خوني و حساني، 2008، الصفحات 16-17):

- اختلاف درجة النمو الاقتصادي: إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعات متباينة، أهمها البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية ويتمثل في التطور اللامتكافئ بين مختلف الدول واختلاف مستويات النمو، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان تعتبر كبيرة في بلد نامي كالجزائر مثلاً (Sellami, 1985, p. 27).
- اختلاف فروع النشاط الاقتصادي: يختلف النشاط الاقتصادي وتنوع فروع، فالنشاط الصناعي مثلاً ينقسم إلى فروع عدة منها صناعات استخراجية، غذائية، تحويلية، وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية إليه أو أحد فروع ذلك حسب تعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار.

حيث إن تعريف هذه المؤسسات يستند إلى مجموعة من المعايير الكمية والنوعية هي:

- المعايير الكمية: تشمل معيار عدد العمال، معيار رأس المال المستثمر، درجة الانتشار، حجم الإنتاج وحجم الاستهلاك السنوي(قاشي، 2015، صفحة 15).
  - المعايير النوعية: بالإضافة إلى المعايير الكمية توجد مجموعة من الخصائص الرئيسية تتعلق أساسا بنوعية ملكية وتسيير المؤسسة، وكذا أهميتها وتأثيرها في السوق، تشمل المعيار القانوني، المعيار التنظيمي، معيار الاستقلالية والحصة السوقية(Duchéneaut, 1995, p. 33).
- وعليه فإن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من دولة إلى أخرى سواء متقدمة أو نامية وفقا لهذه المعايير، كما اختلفت تعاريفها أيضا من قبل المؤسسات والهيئات الدولية.

ففي الجزائر لم يكن هنا كأي تعريف قانوني محدد لهذا النوع من المؤسسات منذ الاستقلال إلى غاية 12 ديسمبر 2001 تاريخ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ليعدل بالقانون 02-17(ج ج د ش، 2017)، ففي ظل الانسجام مع المعطيات الجديدة وخاصة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن الجزائر وجدت نفسها مضطرة إلى إيجاد تعريف محدد لهذا النوع من المؤسسات، حيث أخذ القانون الجزائري بنفس التعريف المطبق في الاتحاد الأوروبي حيث عرفت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات تستوفي الشروط التالية:

- تشغل من 1 إلى 250 شخص؛
- رقم أعمالها السنوي أقل من 4 مليار دج أو أن إيراداتها السنوية اقل من 01 مليار دج؛
- تستوفي معايير الاستقلالية ونعني بمعايير الاستقلالية أن 25% من رأسمالها على الأكثر مملوك من قبل مؤسسة أو مؤسسات أخرى.

❖ ويمكن تلخيص معايير التعريف في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعايير بالجزائر وبالالاتحاد الأوروبي

الصفحة	عدد الأجراء		رقم الأعمال		الحصيلة السنوية	
	الجزائر	الاتحاد الأوروبي	الجزائر	الاتحاد الأوروبي	الجزائر	الاتحاد الأوروبي
مؤسسة مصغرة	1-9	أقل من 10	أقل من 40 مليون دج	-	أقل من 20 مليون دج	-
مؤسسة صغيرة	10-49	أقل من 50	أقل من 400 مليون دج	7 مليون أورو	أقل من 200 مليون دج	5 مليون أورو
مؤسسة متوسطة	50-250	أقل من 250	من 400 مليون دج إلى 4 مليار دج	لا يتجاوز 40 مليون أورو	200-1000 مليون دج	لا تتعدى 27 مليون أورو

المصدر: بالاعتماد على:

- العطية، ماجدة(2012)، إدارة المشروعات الصغيرة. عمان، الأردن: دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، ص 31.
- القانون رقم 02-17: الجريدة الرسمية رقم 2، الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017، ص 4.

### 3. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

❖ تتميز هذه المؤسسات ب(عمر، 2007، الصفحات 38-39):

- الهيكل التنظيمي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة بسيط وأقل تعقيداً من المؤسسات الكبيرة؛

- أغلب المجالات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بكثافة عنصر العمل واستخدام أدوات إنتاج بسيطة وخاصة في الدول النامية؛
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مورداً هاماً بالنسبة للمؤسسات الكبرى؛
- تجد صعوبة في التمويل من طرف البنوك بالإضافة إلى تحمل عبء الفوائد المرتبطة بالقروض وهي الصفة الغالبة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية؛
- تتميز هذه المؤسسات بمرونة أكثر واستجابة لمتطلبات السوق مقارنة بالمؤسسات الكبيرة باعتبارها أكثر استعداداً للتكيف مع التغيرات السريعة لأذواق المستهلكين؛
- لا تبقى طويلاً على شكل واحد فقط، تكون صغيرة مرحلياً ثم تنمو من حيث عدد العمال وحجم المصنع والمعدات ومعدلات الإنتاج.

❖ ومع تزايد الاهتمام الدولي بالمشاريع الصغيرة ظهرت فوائد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الحيوي في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية منها (عبد المطلب، 2009، صفحة 166):

- القدرة العالية على تنمية الاقتصاد؛
- تحديث وتطوير الصناعة؛
- مواجهة مشكلة البطالة وخلق فرص عمل؛
- تطوير وتحسين المستوى المعيشي للأفراد؛
- توسيع قاعدة المكمل للقطاع الخاص ونشر ثقافة العمل الحر؛
- زيادة الصادرات والإحلال محل الواردات مما ينعكس الإجابات على ميزان المدفوعات؛
- المساهمة في استقرار أسعار الصرف.

#### 4. اسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والامكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها (greffe, 1984, p. 9).

#### 1.4 تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قبل التطرق إلى الإحصائيات يجب أن نذكر أهم أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي تدخل في الإحصاء الذي تقوم به مختلف الهيئات والصناديق الخاصة بتمويل ومرافقة الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي (قدي، 2012):

المؤسسات الخاصة: هي المؤسسات التي تعود ملكيتها للأفراد أو الخواص وهي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنقسم إلى مؤسسات أشخاص معنوية ومؤسسات أشخاص طبيعية المؤسسات العامة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها كاملة أو جزء كبير منها للدولة وهي تمثل نسبة ضعيفة جداً من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الصناعات التقليدية: وهي كل مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة وقد حدث تعديل وزاري فانتقلت هذه المؤسسات إلى قطاع السياحة وذلك ابتداء من سنة 2010، حيث عوضت عند التقسيم الإحصائي بالمؤسسات ذات النشاط الحرفي.

من خلال قراءتنا للجدول رقم 02 (الملحق رقم 01) نلاحظ أن عدد المؤسسات الخاصة تمثل الأغلبية ضمن مجموع PME بأكثر من 74 %، يليها النشاط الحرفي بـ 25 %، كما تشير الأرقام إلى تطور تعداد PME بنسبة تفوق 300 % بين سنتي 2000 و 2016 إذ تجاوز عددها المليون مؤسسة بعدما كان لا يتجاوز 160 ألف مؤسسة سنة 2000، وتعتبر سنة 2001 الأكثر نمو بمعدل فاق 50 % وفاق 20 % سنتي 2008 و 2009 أما باقي السنوات فشهدت معدلات نمو 9 % في الغالب، أما سنة 2010 فشهدت تقلص عدد المؤسسات بنسبة 1 % تقريبا، وسبب الزيادة في عدد PME هو الدعم المقدم من قبل السلطات العامة لتشجيع القطاع الخاص والمبادرة الحرة والفردية، أما من حيث الشكل القانوني فنجد القطاع الخاص أكثر نموا بنسبة فاقت 330 % يليه النشاط الحرفي بنسبة فاقت 260 % أما القطاع العام فشهد تقلصا في عدد مثل هذه المؤسسات بنسبة 50 % إذ انخفض عددها إلى 390 بعدما كان عددها يتجاوز 780 مؤسسة سنة 2001.

#### 2.4 المساهمة في التشغيل

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات الاقتصادية الموفرة لمناصب الشغل، فهي تتميز بديناميكية متفوقة في مجال دوران مناصب العمل وامتصاص البطالة، بالمقارنة مع المؤسسات الكبرى، من خلال خلق استثمارات ومشاريع جديدة خاصة ناجحة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 03 (الملحق رقم 01) تطور حجم العمالة في PME بمعدل فاق ثلاثة أضعاف (300 %) سنة 2018 مقارنة بسنة 2000 حيث ارتفع عدد العمال فيها من 634375 عامل إلى أكثر من 2.5 مليون عامل، أي أنها تضاعفت تقريبا بنفس مقدار تضاعف عدد المؤسسات خلال نفس الفترة، وكان متوسط الوظائف المستحدثة سنويا 150 ألف منصب سنويا، أي بمتوسط زيادة 9.38 % سنويا والملاحظ في معدلات نمو الوظائف أن تكون اعظمية كلما انطلقت الحكومة في برنامج تنموي فنلاحظ زيادتها بأكثر من 16 % و 38.09 % و 14.5 % سنوات 2001 و 2005 و 2010 على التوالي، أي أن الدولة حريصة على تنمية هذا القطاع، أما عن نسبة مساهمة PME في اجمال العمالة الوطنية فنلاحظ أنها في تطور مستمر فبعدها كانت لا تتجاوز 11 % سنة 2000 أصبحت تتجاوز 24 % سنة 2018، وهو مؤشر جد إيجابي نظرا للدور الحيوي PME في الاقتصاد.

#### 5. تحليل النتائج:

سنحاول من خلال ما تم عرضه سابقا بناء نموذج قياسي يعبر لنا عن العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستحداث مناصب شغل جديدة.

#### 1.5 بناء النموذج

النموذج هو تقديم أو عرض مبسط وعامل لوضعية المعقدة التي عادة ما تكون عليها الظاهرة في الطبيعة، وهو يعكس العناصر الأساسية التي تتحكم في الظاهرة المدروسة و علاقات التأثير المتبادل بينها (مكيد، 2007، صفحة 9)، أي دراسة العلاقات التفسيرية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرة التابعة، ومن أجل محاولة بناء نموذج قياسي يعبر عن دراستنا سنستخدم

عدد الوظائف المستحدثة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستقلة، أما إجمالي مناصب الشغل فستعبر لنا عن المتغير التابع، ومنه نفترض أن الصيغة الخطية للنموذج من الشكل التالي:

$$EMPL = b_0 + b_1 * EPME + \mu$$

حيث:

$EMPL$ : إجمالي المشتغلين في الجزائر (المتغير التابع):  $EPME$ : العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

$b_0-1$ : تعبر عن معلمات المتغيرات المستقلة:  $\mu$ : متغير عشوائي يعبر عن تأثيرات العوامل خارج النموذج.

ولتقدير معلمات النموذج تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، وبالاعتماد على برنامج Eviews 10، ظهرت

نتائج تقدير النموذج الخطي كما هو موضح في الجدول رقم 04 (الملحق رقم 02).

لعل عليه تقدر المعادلة كما يلي:

$$\begin{aligned} \widehat{EMPL} &= 5213.27 + 2.37 * EPME \\ T_c & (15.75) (12.41) \\ R^2 &= 0.90 \quad F=153.95 \quad DW=1.68 \quad n=19 \quad \alpha=0.0000 \end{aligned}$$

حيث  $EMP$  القيمة المقدرة لإجمالي العمال في الجزائر

## 2.5 الدراسة الاقتصادية للنموذج

من خلال النموذج المقدر يمكن توضيح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب جديدة:

- تدل القيمة (5213.27) على أنه في حالة عدم اعتماد الدولة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهناك آليات أخرى تسمح بخلق 5113.27 ألف منصب شغل.

- تدل الإشارة الموجبة للمتغير  $EPME$  على وجود علاقة طردية بين العمال في  $PME$  والعمالة الكلية، حيث إذا تغير  $EPME$  بوحدة واحدة زادت مناصب الشغل بأكثر من 2.37 ألف منصب، أي أن  $b_1$  ذو معنوية اقتصادية؛

## 3.5 الدراسة الاحصائية للنموذج

- معامل التحديد:  $R^2=0.90$  والتي تدل على أن 90.05% من التغيرات الحاصلة في مناصب الشغل سببها التغير الحاصل في المناصب المستحدثة من قبل  $PME$  خلال فترة الدراسة، ومنه النموذج له قدرة تفسيرية قوية، أي أن النموذج مقبول مبدئياً.

أ- اختبار المعنوية

- اختبار ستودنت  $T$  test

من خلال الجدول رقم 04 نلاحظ أن قيمة ستودنت لمعاملات المتغيرات أكثر من القيمة الجدولية  $T_{tab(17,0.05)}=2.14$  ( $T_c > T_{tab}$ )، حيث أن  $N=19$  ومستوى المعنوية 0.05، كما أن احتمال الخطأ للمتغيرات أقل من 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بوجود علاقة بين العمالة في  $PME$  والعمالة الكلية.

- اختبار فيشر  $F$  test

والهدف من هذا الاختبار هو اختبار الانحدار ككل، حيث نقوم بمقارنة قيمة فيشر المحسوبة بالمجدولة عند مستوى

معنوية 0.05، ودرجتي حرية  $\alpha_1=k, \alpha_2=n-k-1$ ، حيث  $k=1$  و  $n=19$ .

نلاحظ بأن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ( $F_{tab}=4.49 < F_c=153.95$ )، فهذا يدل على أن معادلة التمثيل جيدة وأن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية و تصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الانحدار للعلاقة المدروسة بين EPME والعمالة الكلية.

ب- تشخيص النموذج

- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

لدينا قيمة  $d^*_{cal}=1.68$  وبمقارنتها بالقيمتين الجدوليتين  $d^*_1=1.10$  -  $d^*_2=1.37$  عند  $k'=1$  و  $n=19$  فهي تقع في المجال  $[d^*_2, 4-d^*_1]$  أي  $[1.37-2.90]$ ، أي مجال عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ومنه من خلال النتائج الإحصائية يمكننا الاستنتاج أن النموذج مقبول، وللتأكد أكثر نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي.

Auto correlation LM test: حسب الجدول رقم 05 (الملحق رقم 02) فإن قيم AC أغلبها أقل من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء

Breusch-godfrey- حسب هذا الاختبار فإن Prob chi-square أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي كما هو موضح في الجدول رقم 06 (الملحق رقم 02).

- اختبار عدم ثبات التباين:

حسب هذا الاختبار فإن Prob F أكبر من 0.05 ما يعني أن F ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم ثبات التباين كما هو موضح في الجدول رقم 06 (الملحق رقم 02).

ج- جودة واستقرارية النموذج

- جودة النموذج

من خلال الشكل رقم 01 (الملحق رقم 03) نلاحظ تقارب القيم المقدرّة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

- التوزيع الطبيعي:

للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم Jarque-Bera، فوجد من خلال الشكل رقم 02 (الملحق رقم 03) أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية ( $\alpha > 0.05$ ) وهو ما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة  $J-B=1.08$  أقل من  $\chi^2=5.99$ ، وهو ما يؤكد أن النموذج يخضع للتوزيع الطبيعي.

- اختبار الاستقرارية

من خلال الشكل رقم 03 (الملحق رقم 03) وباستخدام CUSUM test نجد أن التمثيل داخل مجال المعنوية، نقبل بأن النموذج مستقر عند درجة معنوية 0.05.

6. خاتمة:

ختاماً يمكن اعتبار سياسة الانفاق الحكومي في الجزائر ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تنفيذ السياسة العامة للتشغيل حتمية لجأت لها الحكومة الجزائرية من أجل معالجة الاختلالات الموجودة في سوق العمل، حيث تشير الجهود المبذولة الى تحسين وضعية التشغيل والتقليل من معدلات البطالة، إذ أن عملية دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهم بشكل كبير في توفير مناصب الشغل وخلق الثروة. وبالعودة للدراسة القياسية التي قمنا بها استطعنا بناء نموذج قياسي



سليم اقتصاديا واحصائيا، ويمكن استخدامه لقياس مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل، كما يمكن استخدامه للتنبؤ، حيث تجاوزت القوة التفسيرية للنموذج 90%.

❖ ويمكن تقديم بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة لتشجيع المشاريع الصغيرة التي تسمح باستحداث مناصب شغل جديدة، والتي نذكر منها:

- التشجيع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بمختلف أنحاء الوطن، لتحقيق مبدأ التوازن الجهوي في التنمية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النشاط الذي تتميز بها كل ولاية؛
  - فتح مؤسسة خاصة للمساعدة في تدريب رواد الأعمال، فهذا سوف يوفر لهم المهارات المناسبة وبالتالي يؤدي إلى تحسين أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة؛
  - اعداد استراتيجية وطنية لتطوير مجالات عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في القطاع الفلاحي والصناعي لاستقطاب أكبر قدر ممكن من العمالة؛
  - تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقديم منتجات وطنية تساهم في العملية التصديرية، وبالتالي استقطاب أكثر للعمالة في هذه المؤسسات؛
  - توفير التمويل الاسلامي أمام الأفراد من أجل الرفع أكثر من حجم المشاريع الاستثمارية الصغيرة.
7. قائمة المراجع:

- Bouazza, A. B. (2015, février). **SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES AS AN EFFECTIVE SECTOR FOR ECONOMIC DEVELOPMENT AND EMPLOYMENT CREATION IN ALGERIA**. International Journal of Economics, Commerce and Management, 3(2).
- Duchéneaut, B. (1995). **Enquête sur les PME françaises: identités, contextes, chiffres**. Paris: Edition Maxima.
- greffe, x. (1984). **les PME creent-elle des emplois**. paris: economica.
- katua, N. T. (2014, décembre). **The role of SMEs in employment creation and economic growth in selected countries**. international journal of education and Research, 2(12)
- Kongolo, M. (2010, septembre). **Job creation versus job shedding and the role of SMEs in economic development**. African Journal of Business Management, 4(11)
- Sellami, A. (1985). **Petite moyenne industrie et développement économique**. alger: Imprimé sur les presses de l'entreprise nationale des Ars graphiques.
- Zeraibi, A., & Laeeq, R. J. (2019, janvier). **The Role of Small and Medium Enterprises in the Domestic Product (GDP): A Case Study on Algeria**. Business And Management Research Journal, 9(1).

-أيمن، علي عمر (2007)، إدارة المشروعات الصغيرة. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (2017)، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجريدة الرسمية رقم 02، قانون رقم 02-17 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 10 جانفي 2017

-خوني، رابح؛ حساني، رقية (2008)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، مصر: إيتراك للطباعة والنشر.

-عبد المطلب، عبد الحميد (2009)، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

-العطية، ماجدة (2002)، ادارة المشروعات الصغيرة. عمان، الأردن: دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع.

-قاشي، خالد (2015)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر 2005-2013. جامعة البليدة 2، الجزائر: مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 12.

-قدي، عبد المجيد(2012)، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر. الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 18-19 أفريل 2012.

-مكيد، علي(2007)، الاقتصاد القياسي دروس و مسائل محلولة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

-[www.mdipi.gov.dz](http://www.mdipi.gov.dz)

-Bulletin d'information statistique de la PME N° 04-30.

8. ملاحق:

1.8 ملحق رقم 01:

الجدول 2: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2018

السنوات	مؤسسة خاصة	النسبة	مؤسسة عامة	النسبة	النشاط الحرفي*	النسبة	اجمالي PME	معدل النمو
2000	/	/	/	/	/	/	159507	/
2001	179893	73,32	788	0,32	64677	26,36	245358	53,82
2002	189552	72,39	788	0,30	71523	27,31	261863	6,73
2003	207949	72,06	788	0,27	79850	27,67	288587	10,21
2004	225449	72,04	788	0,25	86732	27,71	312969	8,45
2005	245842	71,72	874	0,25	96072	28,03	342788	9,53
2006	269806	71,61	739	0,20	106222	28,19	376767	9,91
2007	293946	71,53	666	0,16	116347	28,31	410959	9,08
2008	392013	75,46	629	0,12	126887	24,42	519529	26,42
2009	455398	72,86	591	0,09	169080	27,05	625069	20,31
2010	482892	78,00	557	0,09	135623	21,91	619072	0,96-
2011	511856	77,64	572	0,09	146881	22,28	659309	6,50
2012	550511	77,34	557	0,08	160764	22,58	711832	7,97
2013	601583	77,34	557	0,07	175676	22,59	777816	9,27
2014	656949	77,10	542	0,06	194562	22,83	852053	9,54
2015	716895	76,71	532	0,06	217142	23,23	934569	9,68
2016	786989	76,96	390	0,04	235242	23,00	1022621	9,42
2017	881919	82,08	267	0,02	192584	17,92	1074503	5,07
2018	979647	89,69	262	0,02	113523	10,38	1093170	1,74

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق وزارة الصناعة والمناجم والمتوفرة على الموقع: [www.mdipi.gov.dz](http://www.mdipi.gov.dz)

- Bulletin d'information statistique de la PME N° 04-30.

\* قبل سنة 2010 فان النشاط الحرفي يعبر عن الصناعات التقليدية، والتي تم نقلها لوزارة السياحة.

الجدول رقم 3: تطور عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2018

السنوات	العمالة المشغلة (ألف نسمة)	عدد عمال PME	معدل النمو	نسبة المساهمة*
2000	5726	634375	/	11,08
2001	6229	737062	16,19	11,83
2002	6653	731082	0,81-	10,99
2003	6684	789534	8,00	11,81
2004	7798	838504	6,20	10,75
2005	8044	1157856	38,09	14,39
2006	8869	1252707	8,19	14,12
2007	8594	1355399	8,20	15,77
2008	9146	1540209	13,64	16,84
2009	9472	1546584	0,41	16,33
2010	9735	1771380	14,54	18,20
2011	9599	1724197	2,66-	17,96

18,17	7,19	1848117	10170	2012
18,56	8,32	2001892	10788	2013
21,07	7,76	2157232	10239	2014
22,38	9,91	2371020	10594	2015
23,43	7,16	2540698	10845	2016
24,78	5,89	2690246	10858	2017
24,04	-1,29	2655470	11048	2018

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على وثائق وزارة الصناعة والمناجم والمتوفرة على الموقع: [www.mdipi.gov.dz](http://www.mdipi.gov.dz)

- Bulletin d'information statistique de la PME N° 04-30.

- \* نسبة المساهمة: تعبر عن عدد عمال PME الى اجمالي العمالة المشتغلة وطنيا.

2.8 ملحق رقم 02:

الجدول 4: نتائج تقدير النموذج الخطي لمساهمة PME في التشغيل

Dependent Variable: EMPL Method: Least Squares Date: 11/11/19 Time: 15:59 Sample: 2000 2018 Included observations: 19				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5213.269	331.0379	15.74825	0.0000
EPME	2.374108	0.191341	12.40770	0.0000
R-squared	0.900556	Mean dependent var	9004.789	
Adjusted R-squared	0.894707	S.D. dependent var	1710.190	
S.E. of regression	554.9382	Akaike info criterion	15.57489	
Sum squared resid	5235260.	Schwarz criterion	15.67431	
Log likelihood	-145.9615	Hannan-Quinn criter.	15.59172	
F-statistic	153.9511	Durbin-Watson stat	1.680275	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.

الجدول 5: نتائج اختبار الارتباط الذاتي AC

Date: 11/11/19 Time: 16:02 Sample: 2000 2018 Included observations: 19						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1 0.021	0.021	0.0098	0.921	
		2 -0.237	-0.238	1.3285	0.515	
		3 -0.028	-0.018	1.3480	0.718	
		4 0.142	0.092	1.8810	0.758	
		5 -0.090	-0.113	2.1102	0.834	
		6 0.038	0.104	2.1555	0.905	
		7 -0.087	-0.143	2.4079	0.934	
		8 -0.092	-0.079	2.7178	0.951	
		9 0.051	0.045	2.8214	0.971	
		10 -0.212	-0.332	4.8107	0.903	
		11 -0.068	0.029	5.0428	0.929	
		12 0.094	-0.037	5.5471	0.937	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.

الجدول 6: نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.708185	Prob. F(1,17)	0.4117
Obs*R-squared	0.759848	Prob. Chi-Square(1)	0.3834
Scaled explained SS	0.270295	Prob. Chi-Square(1)	0.6031
Test Equation: Dependent Variable: RESID^2 Method: Least Squares Date: 11/11/19 Time: 16:03 Sample: 2000 2018 Included observations: 19			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.